

فلسفة ثقافة التنوع وأثره في التعايش السلمي بين المكونات

دراسة في ثقافة الهوية الوطنية في العراق

تاريخ تقديم البحث: ٦/١١/٢٠٢٤

تاريخ قبول البحث: ١٢/١٢/٢٠٢٤

أ.د. خميس غربي حسين(*)

يواجه الباحث في فلسفة التنوع بين المكونات
واثره على التعايش السلمي في العراق مشاكل
معرفية كبيرة ولا سيما في رصد المراجع النظرية التي
تبحث في هذا المجال، والسبب في ذلك يعود إلى أن
معنى الهوية يتسع ليشمل مفهوماً ثقافياً واجتماعياً
وجغرافياً، متعدد المقاصد، مع الأخذ بنظر الاعتبار
أن إشكالية دراسة الهوية في العراق قضية معقدة،
بسبب تعدد مكونات المجتمع وتنوعها، علاوة
على ذلك فإن توجه منظري السياسة الأمريكية بعد
احتلال العراق ٢٠٠٣م بمساعدة بعض السياسيين
من اصحاب القرار نتج عنه فرض هويات متنوعة،
دينية، قومية، اثنية، مذهبية، ومما يزيد من تعقيد
الأزمة أن عدد من السياسيين الذين وصلوا إلى
سدة الحكم في التاريخ الحديث والمعاصر مارسوا
القسوة، ولجأوا إلى العنف الدموي لإخضاع

الملخص

من المعلوم أن للهوية فلسفة نابذة من واقع
الحياة تُعمدُها الثقافة السائدة بأشكالها المتنوعة
وتشدها السياسة المتبعة في النظر إلى المكونات،
فكذلك فلسفة السياسة السائدة لها أثر في التعايش
بين المكونات؛ والواقع إن النظام السياسي مهما كان
لا يمكن أن يحقق الأمن والسلام والعيش المشترك
ما لم يكن توجه الجميع التوافق على بناء الوطن
والعيش المشترك، وبعد ذلك يمكن بناء التجربة
الديمقراطية، وعندما نتكلم عن فلسفة الاختلاف
والتنوع في العراق، فإن القصد من ذلك تبني
مشروع لتنظيم وتأطير هذا الاختلاف والائتلاف
بين هويات متعددة ومتنوعة، فرعية وعامة،
وكذلك نتحرى البحث عن شروط مواطنة في
الدولة الحديثة، وقانون موحد ودستور جامع على
أساس المساواة.

الكلمات المفتاحية:

ثقافة، تنوع، مكونات، هوية، وطنية.

لقد استندت معظم الاطروحات حول الهوية العراقية بعد الاحتلال على ربطها بالشأن السياسي، ذلك أن التوجهات الفكرية عند الأغلب الأعم من السياسيين ذات منحى ذاتي: أي يتعلق بالمصالح الفئوية لطبقات أو فئات اجتماعية متعارضة وحشد كل المسوغات للانتقاص من الطرف الآخر وتسعير حالة الصراع بغية كسب المزيد من المؤيدين متعكزة على دعوات دينية أو قومية أو إثنية وحتى عشائرية! مع العلم أن ذلك لم يكن متوافراً في هويتنا العراقية إلاّ لمأماً وندراً يسيراً.

ان انضاج رؤية مفادها أن للمكونات دوراً مهماً وحيوياً في البناء والاستقرار والتنمية، وأن تأثيرها في الثقافة وتكوين الهوية الوطنية يؤدي إلى استكمال الرؤية التاريخية في صيغة نسق كامل يطل على الماضي والمستقبل في آن واحد على أن يرافقها جهاد فكري وثقافة سائدة من أجل ابقاء هذا النسق محافظاً على كينونته في بلد له امتداداته الزمانية والمكانية، وهذا بطبيعة الحال يختلف ويتباين حسب طبيعة السياسة المتبعة لدى الدولة الحاضرة لها؛ لأن تداخل الثقافة مع الهوية تشكلان دوراً كبيراً من شأنه أن يحمي البلاد من الفوضى والنزاع، أو يزعزع الاستقرار ويجر البلاد إلى نزاعات داخلية لها آثار مباشرة في الوحدة الوطنية، وتحويل الولاءات للمكون على حساب الولاء للوطن، وهذا له آثاره السلبية على الجانب السياسي والاجتماعي وينعكس على خطط البناء والتنمية.

إن مظاهر الشرذمة التي وصف بها العقل

مكونٍ ما وإسكاته ظاهرياً إلا أنها ظلت تعمل في الخفاء وزاولت فعاليتها بسرية مستعينة في بعض الأحيان بالأجنبي من أجل اثبات وجودها.

وكما أن للهوية فلسفة نابعة من واقع الحياة تُعَمِّدُها الثقافة السائدة بأشكالها المتنوعة وتشدها السياسة المتبعة في النظر إلى المكونات، فكذلك فلسفة السياسة السائدة لها أثر في التعايش بين المكونات؛ لذلك فإن مقاربتنا لأثر الاختلاف في ثقافة الهوية الوطنية العراقية هي على الحقيقة مقارنة تأخذ أحكامنا واستنتاجاتنا على قدرها، فلا يظن بنا أننا نقصي مكون على حساب آخر، أو ننتهج رؤية فلسفية أو اجتهادات أخرى غير المضمون الوطني وسيادة روح التعاون والمحبة والإخاء وصولاً إلى التعايش السلمي.

بوسعنا الإشارة إلى أن سعادة الإنسان أو محتته قضية ملحقة بالأفكار المتجددة في عالم الفلسفة، وهي في الأحوال كافة ظاهرة قابلة للتسوية المفلسف على يد الإنسان. ولا شك أن اخطر تسوية فلسفي هو ازدهار ثقافة التهميش، أو محاولة استعباد الإنسان لأخيه الإنسان وفق مبررات وأيدولوجيات دينية أو مذهبية أو عرقية أو قومية خدمة للمصالح الذاتية بأبعادها السياسية والاجتماعية. ومن المؤسف في العراق أن الكثير من الطاقات الثقافية والفكرية يجري توجيهها لأغراض ذاتية أو قومية أو عنصرية أو طبقية وهي في ظاهرها ترقى إلى الهدف الإنساني، ولكن من وجهة نظر اصحابها ومناصريهم فقط.

دون نقاش، كما نقبل حاجتنا إلى الأكل والنوم، إذن الدولة قائمة بفضل وجود الهوية^(١).

كل هذه الأسباب تدعم الفرضية التي تؤكد أن المكونات في العراق تلعب دوراً كبيراً في الاستقرار أو عدمه، ومن ثم تؤثر في ثقافة الهوية الوطنية السائدة، وتلعب كذلك دوراً مهماً وحيوياً وفعالاً في تكوين الهوية الوطنية الجامعة، أو نسج هويات فرعية تؤثر سلباً على البناء والاستقرار والتنمية.

والواقع إن النظام السياسي مهما كان لا يمكن أن يحقق الأمن والسلام والعيش المشترك ما لم يكن توجه الجميع التوافق على بناء الوطن والعيش المشترك، وبعد ذلك يمكن بناء التجربة الديمقراطية؛ لأن الديمقراطية تقوم على توافر مؤسسات محكمة البناء تضطلع بمهامها على نحو مرضٍ فضلاً عن ذلك يجب توافر مجموعة من المعايير والقواعد، كما تتوقف أيضاً على إرادة الشعب المدرك تماماً لحقوقه وواجباته^(٢).

ولأن الشعب العراقي بكافة مكوناته ورموزه الدينية والقومية على توافق تام لقبول بعضها بعضاً نفسياً وعقلياً وسلوكياً، والقبول، بطبيعة الحال يعني الاعتراف بالآخر وجوداً وفكراً ومشاركة، واحترام ما يحمله من توجه وما يتخذه من مواقف في أي مجال كان، ومن ثم تأتي خطوة هامة تتمثل في تفعيل وتنشيط صيغ التفاعل والتضامن اجتماعياً وسياسياً وثقافياً ووطنياً^(٣).

السياسي العراقي بعد الاحتلال أنه ذو فكر ضحل أحادي الأبعاد، انفعالي غير تحليلي، وغير منهجي، وغير منطقي مما أدى إلى الفوضى السياسية وهذا أثر بشكل مباشر على الثقافة، ومن ثم على الهوية الوطنية، نعم هي مقولات قاسية الوصف، لكنها تؤثر حالة يجب الانتباه إليها ومعالجتها على الرغم من ذلك الكم الوافر من الأدبيات التي تناولت أزمة العقل السياسي العراقي الراهنة في علله ونكساته وآفاته إلى حد متادي البعض زاعماً أنه لا سبيل لإصلاحه! وهو رأي نعترض عليه بشدة من موقف وطني علمي أكاديمي لا عاطفي استناداً إلى ما سوف نطرحه في هذا المقال.

في ضوء ما سلف فالوضع يفرض على رجال السياسة والمفكرين ومراكز البحوث والإعلاميين واساتذة الجامعة ضرورة التفكير للخروج من الأزمة، وهذا يتطلب دينامية وطنية وعلينا أن لا نخجل من حاجة عقولنا إلى تغيير جذري لوضع الحلول المناسبة، ولا نعتمد على مجموعة عقليات ضئيلة بليدة متحجرة تفكر بمصالحها الخاصة فقط.

ومن نافلة القول التأكيد على أن إشاعات الهويات الفرعية على أساس المكونات، وترك الهوية الوطنية الجامعة دائماً ما يظهر عندما تكون الدولة ضعيفة، بحيث تكون غير قادرة على حماية مواطنيها وتلبية أبسط الحاجات المتمثلة بحفظ الأمن الداخلي، والهوية كفكرة سابقة للدولة، أي كفكرة مسبقة ومعطى بديهي يطلب منا أن نتقبله

وتأطير هذا الاختلاف والائتلاف بين هويات متعددة ومتنوعة، فرعية وعامة، وكذلك نتحرى البحث عن شروط مواطنة في الدولة الحديثة، وقانون موحد ودستور جامع على أساس المساواة، لا على أساس امتياز طائفة على أخرى بعيداً عن جوهر المواطنة، بل في إطار الهوية الشاملة، مع احترام حقوق المكونات والهويات الفرعية، فقد يكون سداها ولحمتها التعايش والاعتراف بالآخر والانفتاح عليه، وتأمين حقوقه.

فضلاً عن ذلك يجب اشاعة روح الديمقراطية للفرد كي يعبر عن آرائه لأن ذلك سوف يسهم بإشاعة الحرية التي هي الخير الذي يفجر سائر الخيرات، ولقد علمنا التاريخ أن العصر الذي اتيح فيه للفرد أن يعبر عن ذاته، وأن يعارض ويتقده هو المجال الحيوي الذي تقدمت فيه الإنسانية، وحينها انتصر الاستبداد والقهر وما تبعه من انتزاع لهذا الحق من الأفراد لم تكن هناك حضارة ولم يكن هناك تطور وتقدم. والأمر الذي لا شك فيه أن الفرد الذي يعيش غير متمتع بحقوقه وحرياته لا يمكن ان يشعر في وجوده وحضوره في الوسط الاجتماعي والسياسي الذي يعيش فيه، بل يشعر بالاغتراب وهو في داخل وطنه مع ما يترتب على ذلك من عدم اهتمام أو مبالاة بقضايا مجتمعه، ولا يستطيع، من ثم، أن يقدم لوطنه ما يوسع من ابداع وإثثار، فالحریات بكل ضماناتها تعد وبحق الأرض الصلبة لبناء تنمية شاملة، وهذا كله يصب إيجابياً في ازدهار ثقافة الهوية الوطنية.

إن التجارب والمعطيات لا سيما بعد الاحتلال الأمريكي أثبتت أنه لا يمكن البناء والتعايش بين مكونات الشعب العراقي إلا على قاعدة الاحترام المتبادل والتسامح والتعددية وصيانة حقوق الإنسان والشراكة الوطنية ولا تبرز تجليات الهوية الوطنية إلا برسوخ تلك القيم⁽⁴⁾. مع التأكيد على بناء الدولة المدنية التي لا تفرق بين الجميع، بل يكون الولاء للعراق دون النظر إلى العرق أو الدين أو المذهب وهذا بطبيعة الحال ليس أمراً مستحيلاً أو غريباً على العراقيين في حال توفر السلطة التي تبني هذا المنحى من التفكير.

ومما يمكن التأكيد عليه أن ازدهار الهوية الوطنية في مجتمع متعدد فيه المكونات يتطلب غرس قيم مشتركة لعموم أبناء البلد، على أن لا تتعارض مع القيم الفرعية لكل جماعة اجتماعية، أو تلغيها بل تُصهر في بوتقة لصالح المجتمع ككل، وهذا يتطلب جهوداً متواصلة إعلامية وثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية، يرافق ذلك توفير الحريات الأساسية للمكونات من دون تفضيل فئة على أخرى، وكذلك يتطلب تعاوناً متبادلاً بين المكونات والنظام السياسي تحت لواء الهوية الوطنية مع الحفاظ على الهويات الفرعية، وعدم تفضيل هذه الأخيرة على الهوية الشاملة⁽⁵⁾. وهذا كله يتحقق في ضوء ثقافة سياسية موحدة لعموم المكونات تركز على مخرجات النظام السياسي.

وعندما نتكلم عن فلسفة الاختلاف والتنوع في العراق، فإن القصد من ذلك تبني مشروع لتنظيم

والتنوع، وهذا غالباً ما يشكل عاملاً من عوامل الجدل السياسي، وله تأثيرات متعددة على الاستقرار في البلاد، بل حتى في وحدتها واندماجها الوطني، وهذا سببه الإقصاء والتهميش الذي تعاني منه عدد من المكونات، فضلاً عن ذلك فإن تدخل بعض الدول الإقليمية لصالح إحدى المكونات لأسباب متباينة: دينية أو تاريخية أو سياسية أو قومية أو مصلحة أو اقتصادية، وهنا تأخذ قضية المكونات بعداً آخر بالتأثير على سِلم وأمن الدولة فتكون الهوية المستهدف الأول، ومن ثم تكون مصدراً في زعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي، مما يؤثر على الجانب الاقتصادي وخطط التنمية.

ومن المؤكد أن تحقيق الهوية الوطنية لا يتم أو يُنجز إلا عبر نافذة الهويات المحلية الصغرى، أي إن شرط تكوين الهوية الوطنية يجب أن يتم عبر مرحلة تعزيز واحترام الهويات الثانوية الأخرى وان تحترم كل الاختلافات والفروق الثقافية بين المواطنين، فالثقافة الوطنية هي عبارة عن اجتماع الثقافات الثانوية والصغرى لتشكيل كل متكامل من الثقافة العامة الفوقية التي تتهاهى من دونها كل الفروق الطائفية والاثنية بين المواطنين وان يتساوى الجميع على أساس المواطنة والكفاءة والعلمية. لقد أن الأوان لمراجعة مفاهيم الانتاء والخصوصية والأصالة والهوية المشتركة بوصفها الحل المناسب للاعتلال.

إن إدراك التباينات وتسيجها هو العنصر المولد للنزاعات على الهوية في أي بلد^(٧)، ومن ثم إنتاج ثقافة مؤسسة إما لازدهار الهوية أو

لقد اقتضت طبيعة هذه الدراسة والأهداف التي تدور عليها تقسيمها على مقدمة ومبحثين، ثم انتهت بخاتمة لخصنا فيها أهم النتائج والاستنتاجات التي توصلنا إليها. تضمن المبحث الأول دراسة فلسفة الاختلاف وبيان المفهوم الملتبس لها لا سيما بعد الاحتلال الأمريكي مما أدى إلى ظهور مشكلات عدة، وتطرق المبحث الثاني إلى الهوية والثقافة السائدة والتقاطعات بينهما.

المبحث الأول

فلسفة الاختلاف، المفهوم الملتبس

ولأن وجود المكونات في المجتمعات المتعددة الأعراق والديانات كانت وما تزال من القضايا الحساسة لا سيما في مجتمعات العالم الثالث، إذ إن إصرار أبناء المجتمع في دولة ما على التصنيف في إطار مجاميع مختلفة، سواء كانت قومية أو دينية أو اثنية أو طائفية يؤدي إلى إقرار مشكلة تسمى مشكلة الأقليات؛ وتزداد المشكلة تعقيداً عندما يتعامل من هم في إدارة وسياسة الدولة مع تداعيات هذه المشكلة وكأنها تخص مصير جزء من المجتمع، بينما القضية هي قضية المجتمع ككل^(٦)، وعليه فإن البحث عن آلية لتحقيق الانسجام المجتمعي ليس مقصوداً على أفراد أقلية بعينها، بل هي قضية حساسة لا بد من تكاتف جميع الأقليات لغرض تحقيق الاندماج الاجتماعي، ولأن ثمة حقيقة يتفق عليها منظر و السياسة وهي سمة التعدد والتنوع في المجتمع الإنساني، والمجتمع العراقي يتسم بالتعدد

أسباب لا مجال لذكرها كي لا تخرج الدراسة عن سياقها ومهمتها، هذه التراكمات استطاع المحتل، بفضل ما يملكه من بحوث ودراسات تم اعدادها مسبقاً في مراكز البحوث الأمريكية حول شخصية الفرد العراقي، ولا سيما في الاعتقاد الديني والمذهبي، ثم تفجيرها تحت مسميات عدة جعلت هذا البلد مهياً لفقد بعض الروابط والأواصر التي كانت تشد لحمته وثقافة الهوية عند ابائنا^(٩).

من البديهي أنه في زمن المحن وحين تتعرض المجتمعات إلى أزمات وتهديدات، كما تعرض له العراق بعد الاحتلال الأمريكي أن هذه المجتمعات يتمحور تفكيرها العام أو الجمعي لمحاولة الإجابة عن أسئلة الهوية، وتهيئة الفكرة الجامعة في مواجهة عواصف التغييرات^(١٠)، لكن إشاعة ثقافة الخنوع التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية في العراق وفي مجملها تدمير الذات العراقية، أكثر منها قواعد بنائية للمستقبل^(١١)، والأنكى من ذلك أن الإملاءات الأمريكية في إشاعة ثقافة الخنوع قد انسحبت حتى على اختيار أعضاء الجمعية الوطنية التي أوجدها المحتل لتكريس المحاصصة الطائفية.

وأمام هذا العبث الأنطولوجي والتشردم الداخلي، فقد طفح إلى السطح العديد من الإشكاليات التي باتت تعصف بالهوية العراقية، وهذا كله بسبب فقدان البوصلة التي توصل إلى الحوار والتعايش السلمي. ونحن اليوم بأمس الحاجة لتأكيد الهوية الوطنية العراقية ليكون وطناً في النفوس والعقول أولاً وقبل الأرض والخريطة والجغرافيا، وهو ما يعيد للعراقيين توازنهم النفسي

تدهورها، ليس قدحاً بالإسلام، عندما نستنتج من القراءة الأولية للواقع العراقي فيما يخص الحركات السياسية الدينية الإسلامية أنها كانت تفسر النصوص حسب مصالحها ومقتضيات حاجتها، ولأن الفكر الديني، اعاماً، ينتمي في أساس الموقف الإبيستيمولوجي (المعرفي التأسيسي) إلى المطلق الثابت الذي يمثل مرجعيته الحاسمة، وهو بهذا المعنى ثابت، أما ما يلجأ إليه الفكر الديني من استخدام لبعض المفاهيم، مثل التأويل والتمييز بينه وبين التفسير، فهذا يعني محاولة جعل ذلك الفكر قادراً على الاندماج في أحوال الزمان والمكان المختلفة للبشر^(٨).

ليس من همنابسط القول في هذا الموضوع الذي ربما يخرجننا عن دائرة اهتمامنا في هذه الدراسة، وإنما حسبنا الإشارة إلى أن الخطاب الديني الإسلامي السائد لم يتمكن منظروه من بناء تصور منسجم من متطلبات حالة الهوية الوطنية العراقية، كذلك الأمر بالنسبة للحكم والسياسة؛ لأن مجمل تصوراتهم وآرائهم واطروحاتهم تقوم على الرؤية الضيقة التي تنفي مبدأ الاعتراف والتنوع، بل ربما تذهب إلى اقضاء الآخر.

وفي الحالة العراقية الأمر واضح جداً، وذلك ما أوجده المحتل بتشويه الأطر الحديثة للحياة السياسية وتمزيق الوحدة الوطنية، لقد ازداد الأمر سوءاً بعد الاحتلال، ولم تتوان القوات المحتلة عن إثارة المخاوف والشكوك بين مكونات المجتمع العراقي الدينية والمذهبية التي تعاني اصلاً من إرهابات كامنة! وتراكمات نفسية واجتماعية! لها

وثالثهما: لا يجوز التضحية بحقوق الإنسان وحرياته في غير ضرورة تطلبها مصلحة اجتماعية لها اعتبارها.

ومن الجدير بالذكر أن الهوية العراقية المتعددة المكونات الجامعة الموحدة ستكون أشمل وأعم وأكثر انسجاماً وإلفةً كلّما كانت حقوق المكونات القومية والدينية والسلالية مؤمنة ومحترمة؛ وعليه فإن إصدار قانون من البرلمان العراقي يجرم الطائفية، بل يجاسب من يروج لها أو يتكلم بها سواء في الفضاء العام أو الرسمي أو الإعلامي سوف يؤدي إلى تعزيز روح المواطنة، والنتيجة حتماً تكوين رأي عام رافض للفكرة الطائفية وممارساتها، مع التأكيد على المواطنة والمساواة لتكون البديل العابر للطوائف والمذاهب والإثنيات، وهنا يترتب على القوى الوطنية العراقية أن يكون خطابها السياسي ودعايتها مفهومة، ومقبولة وقادرة على جمع الشمل وليس الفرقة والشرذمة، ومن ذلك توسيع الديمقراطية لتشمل جميع مفاصل الحياة في العراق، من الروضة إلى المدرسة إلى الجامعة، وكذلك الدوائر والمعامل، وهذا كله يصب في صالح المكونات.

وعليه يجب اتخاذ خطوات عملية لتحقيق هذه الأطروحات منها: -

أولاً: - رفض جميع الاتجاهات التي تدعو إلى أسلمة الدولة الوطنية، أي اضمحاء الشرعية الدينية على هيكلها المؤسسية وهذا الاتجاه من أخطر ما تتعرض له الدولة العراقية، مع تصويب منظومتها القيمية التشريعية.

في شراكة تاريخية توثق بدستور لا يتعامل بسطوة أكثرية على الأقلية ولا عراقي على آخر^(١٢)، لأن بالهوية الوطنية سوف تنهض جميع الهويات القومية الضيقة أمام تقدم وانبعث تلك الهوية العليا الفوقية المتسمة بالشمول والتعميم، لذا فأصبح لزاماً على جميع المواطنين الوطنيين العمل على تحريم الطائفية وتجريم القائمين عليها والداعين لها والمتسترين عليها بغية استعادة الوحدة الوطنية والهوية العراقية الجامعة على أساس مبادئ الدولة الديمقراطية العصرية^(١٣).

لقد اثبتت الدراسات والبحوث أن الأنظمة الشمولية المستبدة ولا سيما المؤدجة بالأيديولوجية الدينية، الفاشية، الشيوعية تؤدي إعمالاً إلى تفشي الكراهية والبغضاء والعداء والتناحر بين مكونات الشعب الواحد، مع تردي في الإنتاجية وتأخير في انجاز خطط التنمية يصاحب ذلك التدهور الاقتصادي، بينما النظام الليبرالي الديمقراطي العلماني في الأكثر يؤدي إلى نشر المحبة، والمودة، والانسجام، والتماسك والوحدة الوطنية بين مكونات الشعب مما يحقق الاستقرار والازدهار الاقتصادي، وحل الخلافات بالوسائل السلمية والحضارية^(١٤). ومع هذا، فإن مقاربتنا لفلسفة الاختلاف إعمالاً تحيلنا إلى عدد من المفاهيم أولها: التأكيد على دستور مدني يحمي المصلحة العامة وتتجلى فيه صراحة النصوص المنظمة لواجبات الدولة وسلطتها، وثانيها: يجب أن يسط هذا الدستور حمايته على مختلف الحقوق والحريات وعلى اختلاف أنواعها ويحيل الدستور في كثير من الأحوال للمشعر في تحديد نطاق هذه الحقوق،

العصبي والمذهبي من خلال التوظيف السلبي للدين في السياسة إلى تبني خيارات هويات ثانوية ضيقة صغرى.

إن الدارس لفلسفة ثقافة الهوية في العراق بعد الاحتلال سيجد أن الضبابية هي التي تلف المشهد وتسيطر عليه، على الرغم من ذلك نجد الحلول لها ممكنة وهي ليست مستحيلة، ذلك أن تطور الأوضاع في العراق لا سيما بعد طرد عصابات داعش وما رافقها من لحمة وتعزيز منطق ثقافة الهوية العراقية بين أطراف الشعب العراقي، وتكاتف الجميع من أجل إنقاذ العراق، وفي ظل هذا الأمر كنا نشاهد الجميع على مخلف الهويات والتصنيفات. نعم كنا نلاحظ الجميع يتدافع من أجل إنقاذ العراق، وهذا كله أعاد للهوية العراقية حيويتها، لأن ما أشاعه المحتل من وجود هويات متنوعة ومتعددة لا رابط بينها اثبت فشله، وأن خيط العنكبوت الذي أجهد مؤسساته الاستخبارية ومراكز البحوث النفسية والاجتماعية لم ينفذ غزله وحيافته، بل إن جميع محاولاته باءت بالفشل.

ونحن نعتقد أن الحلول المتاحة لتمزيق خيط العنكبوت ووضع الدواء المناسب ممكنة جداً، وأن المبادرة الأساسية تتطلب تظافر الجهود ابتداء من الشارع والبيت والمدرسة والمقهى والنادي والجامعة، وصولاً إلى المؤسسة السياسية التي تقود البلاد، وهذه الحلول من البساطة والسهولة بحيث يمكنها تجاوز الأزمة وبناء العراق من جديد.

ثانياً:- اتجاه يتبنى الدولة الحديثة ونمط العقلنة السياسية، التي تقوم عليها من منطلق تصورهما الإجرائي الأدائي، والتي لا تتناقض جوهرياً مع المرجعية الإسلامية، بل يقبل شتى المقاربات القيمة للشريعة الإسلامية.

والواقع أن الفرق شاسع بين هذه التصورات وفي منحيين بارزين على الأقل، أولهما: طبيعة الدولة العراقية ذاتها، هل هي إمامة شرعية؟ أم أداة تنظيم إجرائية؟ أم تجسيد لقيم جماعية مشتركة؟ وثانيهما طبيعة علاقة الدين بالدولة، هل هي نظامه المؤسسي؟ الذي لا هوية خارجه عنه؟ أم هي نظام بشري تحكمه قيم دينية؟ أم أداة تنظيم اجتماعي؟ له منطقته الداخلي الذي لا يتعارض مع أي منظور ديني أو عقدي.

من المعلوم أن مسألة الهوية لم تأخذ حيزاً في الصراع بقدر ما كانت تشغل مساحة واسعة من الوثام والألفة بين مكونات الشعب في ظل غياب المشروع الطائفي، لكن فشل النظام السياسي في العراق بعد الاحتلال من بلورة هوية موحدة أو وجود شخصية سياسية مقبولة لدى جميع الأطراف أدى إلى اتساع حد الخلاف بين أقطاب النظام السياسي في العراق، وانعكس سلباً على ثقافة الهوية الوطنية في العراق.

لقد بقي الصراع على الهوية دفيناً في نفوس الناس ونفسياتهم ولم يرتق إلى مستوى القرار السياسي إلا بعد قناعة الناس عن طريق الدفع

المبحث الثاني

الهوية والثقافة، رؤى متقاطعة

من المسلم به أن سيادة ثقافة التسامح والاعتراف بالأخر مع سياسة تربية تؤمن بالتعددية وإعلام هادف يدعو إلى الأخوة العراقية وتعميق الثقة بين مكونات الوطن كي يشعر الجميع أنهم أبناء وطن واحد، وهو ما يرسخ فكرة إحياء الهوية الوطنية وإعادة بنائها، لأن من دونها سوف يبقى أبناء المجتمع الواحد متفرقين مشردين منكسرين جائعين يقودهم الطغاة وتتلاعب بهم القوى العالمية التي لا تريد للعراق الخير كي يبقى لقمة سهلة للاستعمار الخارجي، فإن لم تكن الهوية الوطنية في مقدمة الطرح أصبحت الهويات الطائفية الفئوية الضيقة هي التي تصدر المشهد السياسي، وصارت الهوية الوطنية في المرتبة الثانية، وهنا تفتح الأبواب للطائفية، التي سوف تفضي إلى خراب البلد مما يؤدي إلى الإرهاب والتكفير والحروب الأهلية التي سوف يكون الجميع فيها خاسرون.

وهنا يجب التنبيه إلى أن التوزيع الاثني والطائفي لإدارة العراق كما أراده المحتل سيؤدي إلى تمزيق الوحدة الوطنية والهوية العراقية، وسوف يشكل هماً رئيسياً للحكومات والأنظمة السياسية القادمة^(١٥) وأنه سيصبح عرفاً متعارف عليه لا يمكن تجاوزه، خصوصاً فيما يتعلق بمسألة الهوية والانتماء والمناصب والنفوذ وتقاسم السلطة،

وإنه سيزيد من حالة الاحتقان والتشطي وضعف المواطنة وإحلال المرجعيات المحلية والجزئية الصغير محل الهوية الوطنية التي تعد هي الجامع الكلي للوحدة الوطنية وليس هناك علاج لهذه المشكلة وهذا الانشقاق والتشطي أجدى من تطبيق النظام الديمقراطي^(١٦). ولذلك فإن أولى المعالجات لحالة الاعتلال هي رفض تقاسم السلطة وفق التسميات السابقة، لأن الأمر إذا استمر على الحال فإن الهوية رغم التطورات الإيجابية التي حصلت في الوقت الحاضر فإن الانتكاسة للهوية الوطنية العراقية مرة أخرى أمر محتمل في ظل وجود السياسيين الانتهازيين؛ لأن السياسيين ممكن أن يعودوا بها إلى المربع الأول، انطلاقاً من مصالحهم الحزبية والانتخابية ومحاوله الاستئثار بالمناصب، وقد أثبتت التجارب منذ عام ٢٠٠٣م ولحد الآن أن جزءاً كبيراً من أسباب اعتلال الهوية هو الموقف السلبي الذي قام به ما يسمى رجال السياسة في العراق، ولهذا يتطلب وبسرعة إصدار قانون يحجم المحاصصة الطائفية بل يقتلعها من الجذور وبناء عملية سياسية وطنية تكون المفاضلة على عراقية المسؤول وإمكانياته الإدارية والفكرية والقيادية، وهذا الأمر إذا تم الأخذ به فإننا سوف نؤسس لعراق ديمقراطي (حقيقية) وليس مجرد شعارات زائفة، خلقها وأسس لها المحتل واذنابه بكل خبث ومكر ودهاء.

ونحن نعتقد أن سبب مشكلة المكونات العراقية نابع من إخفاق السياسة الثقافية في

إن الدعوات لرأب الصدع ووحدة المجتمع العراقي ورص الصف والتوحد ضد التجزئة والطائفية والفيدرالية والتقسيم كانت حاضرة عند العراقيين منذ البدء، وازدادت بُعيد تفاقم الوضع سوءاً ووصوله إلى ذروته، فنجد مثلاً دعوة مجلس محافظة بغداد لعقد جلسة لدمج الوقفين (السني والشيوعي) بوزارة واحدة، وعقد مؤتمرات مشتركة للوقفين تحرم بل تجرم الدم العراقي أياً كان مصدره، ومن ثم انبثاق وثيقة أو صحيفة مكة في ٢٠/١٠/٢٠٠٦م التي وقعها علماء دين وسياسيون عراقيون خرجت بوصايا عشر أهمها حرمة الدم العراقي وحرمة دور العبادة، وحرمة القتل على الهوية، وهذا هو إيذاناً من الصحيفة بضرورة تكوين هوية وطنية تجمع شمل العراقيين وتعرف باسمهم وكيانهم ووجودهم وتدعو إلى وحدة المجتمع العراقي.

فضلاً عن كل ما تقدم نحن نعتقد أن الرؤى المتقاطعة للهوية العراقية نابع من إخفاق الثقافة السائدة في استيعاب قيم وعناصر الحضارة الحديثة، وسبب هذا الإخفاق هو الفهم المبستر للثقافة والحضارة معاً، ولأن مفهوم الهوية يرتبط كما هو متعارف عليه: على أنها مجموعة متجانسة دينياً أو قومياً، وهي وعي بالذات والمصير التاريخي الواحد من موقع الحيز المادي والروحي^(٢١)، ويمكن لهذا التوجه الفكري المعاصر أن يوحد المجتمع العراقي، ويدفعه للعمل معاً في تثبيت الوجود، والمحافظة على منجزاتهم، وتحسين موقعه

استيعاب قيم وعناصر الحضارة الحديثة، وسبب هذا الإخفاق هو الفهم المبستر للثقافة والحضارة معاً، ولأن مفهوم الهوية يرتبط كما هو متعارف عليه، على أنها مجموعة متجانسة، دينياً أو قومياً، وهي وعي بالذات والمصير التاريخي الواحد من موقع الحيز المادي والروحي^(١٧)، ويمكن لهذا التوجه الفكري المعاصر أن يوحد المجتمع العراقي، ويدفعه للعمل معاً في تثبيت الوجود، والمحافظة على منجزاتهم، وتحسين موقعهم التاريخي^(١٨)، وعلى ذلك يمكن أن ينظر إليها على أنها حالة دائمة من التطور والتكون والتحول، أي أنها كينونة مستمرة شكلاً ومضموناً^(١٩)، أما كيفية تحقيق الهوية وخرجها من أزمتها فلا يتم بدون تكوين ثقافة قابلة لأن تكون قاعدة إجماع عند الجميع، وهذا يتطلب ثقافة سياسية تمتلك وسائل مادية ومعنوية لتحقيقها، وعليه يجب أن تُحل أزمة الهوية الوطنية في العراق عن طريق الثقافة التربوية الوطنية التي تعزز انتماء الفرد إلى الهوية العراقية بشكل عام، وبدون انتهاكات ضيقة للوطن والمجتمع بخصوصية الأغلبية العامة مع احترام سائد ومتبادل للأقليات التي هي روح الأغلبية، فليست السياسة والتحزب والعمل الطائفي وحدها التي تعالج مشكلة الأقليات وما ينتج عنها من الهويات الضيقة، وليست الشعارات الرنانة الغنائية، ولا الفيدرالية ولا الانفصال ولا التجزئة القادمة من الخارج المحلي هي التي تعزز الهوية الوطنية بل العكس من ذلك تماماً^(٢٠).

وكردها، بسنتها وشيعتها، ودرء كل مكوناتها من
تهمة التخوين والشعبوية والكفر والردة^(٢٥).

ويبدو منطقياً أن تأكيد ثقافة الهوية الوطنية
العراقية ليكون وطنياً في النفوس والعقول أولاً،
قبل الأرض والخريطة والجغرافيا، وهو ما يعيد
للعراقيين توازنهم النفسي في شراكة تاريخية توثق
بدستور لا يتعامل بسطوة أكثرية على الأقلية ولا
عراقي على آخر^(٢٦)، لأن الهوية الوطنية سوف
تتاهى جميع الهويات الفئوية الضيقة أمام تقدم
وانبعاث تلك الهوية العليا الفوقية المتسمة بالشمول
والتعميم، لذا أصبح لزاماً على جميع الوطنيين
العمل على تحريم الطائفية وتجريم القائمين عليها
والداعين لها والمتسترين عليها بغية استعادة الوحدة
الوطنية والهوية العراقية الجامعة على أساس مبادئ
الدولة الديمقراطية العصرية^(٢٧).

إن استقرار الواقع العراقي وتعقيدات أوضاعه
السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية
بعد الاحتلال، والتي نعتقد أن أسباب تدهورها
وعوامل النهوض بها تعود لأسباب مترابطة
في عمقها المائل في الواقع، كما أن تداعي الحالة
الاجتماعية يؤدي إلى تداعي الجوانب السياسية
والاقتصادية والثقافية والتربوية، لذلك فإن إعادة
البناء كاملاً يبدأ من نقطة جوهرية يكون محورها
الإنسان، لذلك فإن الدواء المناسب لوضع القطار
على السكة يبدأ من إعادة إعمار الإنسان، والاستثمار
فيه، مع عدم تجاهل السبل المؤدية إلى ذلك.

التاريخي^(٢٢)، وعلى ذلك يمكن أن ينظر إليها
أنها حالة دائمة من التطور والتكون والتحول،
أي أنها كينونة مستمرة شكلاً ومضموناً^(٢٣)، أما
كيفية تحقيق الهوية وخروجها من أزمتها فلا يتم
بدون تكوين ثقافة قابلة لأن تكون قاعدة إجماع
عقلي، وهذا يتطلب ثقافة سياسية تمتلك وسائل
مادية ومعنوية لتحقيقها، ويجب أن تحل أزمة
الهوية الوطنية في العراق عن طريق الثقافة التربوية
الوطنية التي تعزز انتباه الفرد العراقي إلى الهوية
العراقية بشكل عام، وبدون انتباهات ضيقة للوطن
والمجتمع بخصوصيته الأغلبية العامة مع احترام
سائد ومتبادل للأقليات التي هي روح الأغلبية،
فليست السياسة والتحزب والعمل الطائفي
وحدها التي تعالج مشكلة الأقليات وما ينتج
عنها من سيل الهويات الضيقة، وليست الشعارات
الرنانة، ولا الفيدرالية ولا الانفصال ولا التجزئة
القادمة من الخارج هي التي تعزز الهوية الوطنية
بل العكس من ذلك تماماً^(٢٤). إن تعزيز تلك
الهوية الوطنية يوصلنا لكلام مفاده أنه يجب تحقيق
الوحدة الوطنية وهويتها المثلى بأن يتساوى الجميع
في الوطن (حقوق وواجبات) أمام القانون،
وان نؤمن بأن السنني لا يقل وطنية عن الشيعي
والعكس صحيح تماماً، وان الكردي ليس اقل
عراقية من العربي، وان المسيحي ليس اقل عراقية
عن المسلم، والأيزيدي مواطن من الدرجة الأولى،
وهذا هو فحوى الثقافة التي توصلنا إلى بناء الهوية
الوطنية العراقية التي حاول المحتل الأجنبي
طمسها، فبالهوية الوطنية تزدهر البلاد بعربها

الخاتمة والاستنتاجات

بعد أن أكملنا هذا البحث لا بد أن نضع خاتمةً
لنخصّ فيها أهم النتائج والاستنتاجات التي
توصلنا إليها، وهي الآتي: -

أولاً:- إن الخطوة الأولى التي لا غنى عنها
للحفاظ على المكونات وتعزيز المواطنة، ومن
ثم مواجهة التحديات الراهنة تنطلق من تحريم
الطائفية بكل أشكالها ومظاهرها وصورها
ومسمياتها ومنطلقاتها ومحاسبة مرتكبيها
والمروجين لها وحتى المواطنين بالسكوت عنها؛
لأن في ذلك رد الاعتبار للهوية الوطنية العراقية
وازدهار للثقافة التي يمكن أن تحترم حقوق
المكونات جميعاً، سياسياً، وقومياً، ودينياً، ولغوياً،
وسلالياً، دون تمييز لأي سبب كان، الأمر الذي
يقود إلى وضع حد لظاهرة التطرف والعنف
والإرهاب، والفساد المالي والإداري، بل ذلك
كفيل بإعادة الهبة للدولة العراقية ووحدتها
وهويتها المشتركة الموحدة، والمتنوعة في آن معاً،
وفي ذلك تبدأ الخطوة الأولى للتنمية والبناء، وفي
إطار دولة عراقية جامعة وموحدة، وهذا بطبيعة
الحال يستند إلى إرادة المجتمع ويتيح له حق في
الاختيار والتفاعل، على نحوٍ منفتحٍ، وفي إطار
المشترك الإنساني.

ثانياً: - التأكيد على استقلالية مؤسسات
المجتمع المدني؛ لأن غياب مؤسسات المجتمع
المدني التي ترمي المكونات يخلق ديمقراطية صورية

وهذا ينعكس بصورة سلبية على المكونات، وعليه
من المفيد النظر في تأسيس مجلس استشاري يظم
العديد من المفكرين والمثقفين والكتاب والمنظرين
المشهود لهم بالوطنية والداعين إلى بناء عراقٍ
موحدٍ للجميع ويضم الجميع، وهذا المجلس
بمثابة ورشة نظير وتخطيط، يتبنى رؤية متكاملة
عن الحاضر والمستقبل، مع الأخذ بالنظر أن هذا
المركز يجب أن يتمتع بالاستقلالية وعدم خضوعه
لأي جهةٍ سياسية.

ثالثاً:- يجب التخلص من الأطروحات
والآراء المترمة سواء ذات الأبعاد الاستعلائية،
أو ذات التوجهات الانعزالية، مع البحث عن
المشترك الوطني، لأنه الجامع والمؤطر الذي يمكن
أن يلتقي في إطاره الهويات المتنوعة، لا سيما وأن
الثقافة العراقية متنوعة ومتعددة المشارب والمنابع،
لكنها مؤتلفة، في ضوء المعايير التي تُشكّل قاسماً
مشتركا لها وموحداً لسياقاتها عن طريق التفاعل
والتواصل، فضلاً عن احترام خصوصياتها.

رابعاً:- دراسة التصدع الذي أصاب الهوية
العراقية بعد الاحتلال دراسة موضوعية أكاديمية
جريئة تضع النقاط على الحروف بدون تحيز أو
تطرف، مع الكشف عن الأسس التي استندت
إلها الدعاوى المؤسسة للفكر الطائفي والمذهبي
والاثني، بهدف إعادة اللحمة الوطنية العراقية
والوحدة الجامعة والهوية المشتركة بتعزيز روح
المواطنة العابرة لكل المسوغات التي فرضها
أصحاب الأهداف المرحلية؛ لأنها تسهم في

والطائفي والقومي.

سابعاً:- الهوية الوطنية هي الثوب الذي يجب أن يرتديه كل مواطن عراقي، عربي وكردني وتركماني، مسلم ومسيحي، أيزيدي، ولا شك أن هذه البيئة الحاضنة للتعدد والمؤمننة بالتعايش السلمي سينعكس إيجاباً على المجتمع العراقي، وسوف تتجلى نتائجه على الجوانب الأخرى، لا سيما الحالة الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، مما يوفر فرصاً مناسبة لخطط التنمية وبناء العراق القوي الذي يستند على قاعدة متينة هم أبناء المجتمع، وعلى هذه الهوية، كذلك، يجب أن تقيم المواطنة الفعلية بين الجميع لصالح الجميع، لأن نتخب فئة دون العامة أو على حسابهم، وبالتالي فالمواطنة من خلال الهوية الوطنية مطالبة بقيام وتكوين دولة مدنية قائمة على التعاقد، وأطراف العقد هم المواطنون - جميع المواطنين حاكمين ومحكومين، وليس الطوائف والعشائر والقبايل والأحزاب. وعلى الجميع أن يستوعب فكرة مهمة وجوهرية في حالة العراق، وهي، أن التنازع والصراع لا يؤدي إلا لمزيد من الفوضى وشتات الذات العراقية.

ثامناً:- اطلاق مبادرة وطنية، تنظر لها وتقودها الحكومة العراقية بكل كواردها، من الحقل إلى المعمل ورجل المرور ثم المدرسة فالجامعة، مع التأكيد بشدة على وسائل الاعلام وتجريم القنوات التي تدعو إلى التفرقة والطائفية، وهذه الجهود تتظافر فيما بينها لكي تكون قادرة

إضعاف الوحدة الوطنية العراقية، مع التأكيد على أن الجميع خاسر، وأن نار الطائفية بكل المسميات لا ينجوا منها أحد، بل ستمس الجميع، وهذا ما تبين من أعمال داعش الإجرامية، والتي طالت جميع مكونات العراق.

خامساً:- إن مشروعاً عابراً للطوائف والإثنيات جوهرأً ونهجاً وتوجهاً، فكراً وممارسة، هو طوق النجاة للعراقيين، وهو الذي يمكن الاستناد عليه لإعادة بناء الدولة على أسس صحيحة وعصرية ومدنية، أساسها تعزيز المواطنة، التي هي حجر الأساس في كل بناء يستهدف تعزيز الهوية العراقية الجامعة.

سادساً:- العمل على نشر ثقافة الديمقراطية وروح التسامح ومفهوم المواطنة، والنزعة الإنسانية والتآخي والتعايش السلمي بين البشر، واحترام حرية الفرد والحفاظ على كرامة دون النظر إلى المكون الذي ينتمي إليه، مع التأكيد على حق التعددية والاختلاف القومي والديني والمذهبي والسياسي والعيش بسلام، ومنع النروج للتعنف والعنصرية والطائفية، والعمل على تطهير مناهج التعليم في جميع مراحلها من كل ما يسيء إلى المكونات والثقافة الإنسانية والوحدة الوطنية، كما نقترح إدخال دراسة علم الاجتماع ومبادئ الفلسفة، وتاريخ الأديان المقارنة، لأن هذا يساعد على تهذيب نفوس النشء الجديد، مما يساهم وبدرجة فاعلة على التعايش السلمي، واحترام المكونات، والتخلص من التعصب الديني

الهوامش

- ١- عبدالله العروي: مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، ط٩، (الدار البيضاء/ ٢٠١١م)، ص٧.
- ٢- المعهد الدولي لقانون حقوق الإنسان: الديمقراطية والحريات العامة، كلية الحقوق بجامعة دي بول، ط١، (د.ب/ ٢٠٠٥م)، ص٣٧.
- ٣- عمر فرحان حمد الجبوري: الأقليات ودورها في عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط١، (عمان/ ٢٠١٩م)، ص١٨٢.
- ٤- عير سهام مهدي: مفهوم الوحدة الوطنية وطرق تعزيزها في العراق، المجلة السياسية الدولية، إصدار الجامعة المستنصرية، العدد (٢٢)، ٢٠١٤م، ص٦.
- ٥- ليث عبد الحسين الزبيدي وزيد عدنان محسن: الثقافة السياسية وثقافة السلم، مجلة العلوم الإنسانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، تشرين الثاني، ٢٠٠٧م، ص٩٩.
- ٦- عمر فرحان حمد الجبوري: الأقليات ودورها في عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، ص٥.
- ٧- انطوان مسرة: الاعتراف بالولاءات التحتية وشرعيتها عامل توحيد أم انقسام، مجلة المستقبل العربي، السنة التاسعة، العدد (٩٠)، آب، اغسطس/ ١٩٨٦، ص١٨.
- ٨- طيب تيزيني: الأصولية بين الظلام والتنوير ولواحق أخرى، الدار السورية اللبنانية للنشر، دار جفرا للدراسات والنشر، ط١، (دمشق/ ٢٠١٢م)، ص١٧.
- ٩- رشيد عمارة ياس الزبيدي: أزمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال، بحث منشور ضمن كتاب استراتيجية التدمير، آليات الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (٩٤)، ط١، (بيروت/ ٢٠٠٦م)، ص٤٩.

على تنمية الشعور بهوية عراقية ودولة قادرة على التطوير والتغيير الإيجابي من أجل تشكيل روح المواطنة، ودولة الاندماج الوطني، أي دولة واجبات وطنية واجتماعية، كتوحيد التراب الوطني، وإقامة دولة الحق والقانون أملاً في تحقيق التوحد السياسي والإجماع الوطني وصون حقوق المواطنين جميعاً وهذا بطبيعة الحال سوف يؤدي إلى إظهار الشخصية الوطنية العراقية من خلال تكريس فكرة الانتماء الوطني والعمل على إحداث التنمية في مجال السياسية لتداول السلطة بروح من الديمقراطية الشعبية وفك حالة الاحتقان العصبي في المجتمع الأهلي. كذلك يجب اشاعة ثقافة المواطنة على أساس الهوية العراقية، بعيداً الطائفة والعشيرة، والمذهب الديني، والعرق بل يجب التأسيس لهذا الأمر من المراحل الأولى للتعليم في العراق، إذ يبدأ من رياض الأطفال وصولاً للدراسة المتقدمة في الجامعة، وهذا يتطلب إعادة النظر في المناهج الدراسية للمراحل كافة، وبالأخص الدراسات الإنسانية في الجامعة.

- ١٠- رشيد عمارة ياس الزبيدي: أزمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال، ص ٥٨.
- ١١- حميد حمد السعدون: العراق وثقافة الاخضاع السياسي، بحث منشور ضمن كتاب استراتيجية التدمير، آليات الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (٩٤)، ط ١، (بيروت/٢٠٠٦م)، ص ١٠٩.
- ١٢- رشيد الخيون: ضد الطائفية، دار ومكتبة مدارك، ط ١، (بيروت/٢٠١١م)، ص ٥١.
- ١٣- عبد الحسين شعبان: جدل الهويات في العراق، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط ١ (بيروت/٢٠١٠م)، ص ١٠٣.
- ١٤- عبد الخالق حسين: الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق، دار ميزوبوتاميا، ط ١، (بغداد/٢٠١١م)، ص ٢٠٨.
- ١٥- عبد الحسين شعبان: جدل الهويات في العراق، ص ٧٣.
- ١٦- عبد الحسين شعبان: جدل الهويات في العراق، ص ٧٤.
- ١٧- سالم لبيض وزيد عدنان محسن: الهوية الإسلام، العروبة، التونسية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، (بيروت/٢٠٠٩م)، ص ٣٣.
- ١٨- سالم لبيض وزيد عدنان محسن: الهوية الإسلام، العروبة، التونسية، ص ٣٣.
- ١٩- حليم بركات: المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغيير الأحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت/٢٠٠٠م)، ص ٦٢.
- ٢٠- سليم مطر: جدل الهويات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط ١، (بيروت/٢٠٠١م)، ص ٣٣.
- ٢١- سالم لبيض وزيد عدنان محسن: الهوية الإسلام، العروبة، التونسية، ص ٣٣.
- ٢٢- سالم لبيض وزيد عدنان محسن: الهوية الإسلام، العروبة، التونسية، ص ٣٣.

المصادر

- انطوان مسرة.
- العربي (٩٤)، ط ١، (بيروت/٢٠٠٦م).
- ١- الاعتراف بالولاءات التحتية وشرعتها
عامل توحيد أم انقسام، مجلة المستقبل العربي، السنة
التاسعة، العدد (٩٠)، آب، اغسطس/١٩٨٦.
- ٢- حليم بركات.
- ٢- المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث
في تغيير الأحوال والعلاقات، مركز دراسات
الوحدة العربية، (بيروت/٢٠٠٠م).
- حميد حمد السعدون.
- ٣- العراق وثقافة الاخضاع السياسي،
بحث منشور ضمن كتاب استراتيجيات التدمير،
آليات الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه، مركز
دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل
العربي (٩٤)، ط ١، (بيروت/٢٠٠٦م).
- رشيد الخيون.
- ٤- ضد الطائفية، دار ومكتبة مدارك، ط ١،
(بيروت/٢٠١١م).
- رشيد عمارة ياس الزيدي.
- ٥- أزمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال،
بحث منشور ضمن كتاب استراتيجيات التدمير،
آليات الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه، مركز
دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل
- ٦- سالم لبيض وزيد عدنان محسن.
- ٦- الهوية الإسلام، العروبة،
التونس، مركز دراسات الوحدة العربية،
ط ١، (بيروت/٢٠٠٩م).
- سليم مطر.
- ٧- جدل الهويات، المؤسسة العربية للدراسات
والنشر، ط ١، (بيروت/٢٠٠١م)، ص ٣٣.
- طيب تيزيني.
- ٨- الأصولية بين الظلام والتنوير ولواحق
أخرى، الدار السورية اللبنانية للنشر، دار جفرا
للدراسات والنشر، ط ١، (دمشق/٢٠١٢م).
- عبد الحسين شعبان.
- ٩- جدل الهويات في العراق، الدار العربية
للعلوم ناشرون، ط ١، (بيروت/٢٠١٠م).
- عبد الخالق حسين.
- ١٠- الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في
العراق، دار ميزوبوتاميا، ط ١، (بغداد/٢٠١١م).
- عبدالله العروي.
- ١١- مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي،
ط ٩، (الدار البيضاء/٢٠١١م).

- عبير سهام مهدي.

١٢- مفهوم الوحدة الوطنية وطرق تعزيزها
في العراق، المجلة السياسية الدولية، إصدار
الجامعة المستنصرية، العدد (٢٢).

- عمر فرحان حمد الجبوري.

١٣- الأقليات ودورها في عدم الاستقرار
السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، شركة
دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط ١،
(عمان/٢٠١٩م).

- المعهد الدولي لقانون حقوق الإنسان.

١٤- الديمقراطية والحريات العامة، كلية
الحقوق بجامعة دي بول، ط ١، (د.ب/٢٠٠٥م).

- ليث عبد الحسين الزبيدي وزيد عدنان
محسن.

١٥- الثقافة السياسية وثقافة السلم، مجلة
العلوم الإنسانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،
جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، تشرين الثاني،
٢٠٠٧م.

The Philosophy of the Culture of Diversity and its Impact on Peaceful Coexistence among Components

A Study of the Culture of National Identity in Iraq

Prof. Dr. Khamis Gharbi Hussein

Tikrit University / College of Arts

Abstract

It is well known that identity is a philosophy stemming from the reality of life, adopted by the prevailing culture in its various forms and influenced by the policy adopted to view components. The prevailing political philosophy also has an impact on coexistence among components.

The reality is that a political system, whatever it may be, cannot achieve security, peace, and coexistence unless everyone agrees on building the nation and coexisting, after that, a democratic experience can be built.

When we speak of the philosophy of difference and diversity in Iraq, the intention is to adopt a project to organize and frame this difference and coalition between multiple and diverse identities, both sub- and general.

Keywords:

Culture, Diversity, Components, Identity, Nationalism